الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٨
المعقودة يوم الأربعاء
٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/..
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والخمسين

الرئيس: السيد/ سريفيهوك (تايلند)

(نائب الرئيس)

ثم: السيد سيسيه (السنغال)

(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الاعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

تنظيم الأعمال

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.58
19 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

في غياب السيد سيسيه (السنغال)، رأس الجلسة

السيد/سريفيهوك (تايلند) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٩٦ من جدول الاعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية A/49/288-S/1994/827 و A/49/307 و S/1994/958 و A/49/315 و A/49/350 و Add.1 و A/49/381 و A/49/422-S/1994/1086 و A/49/593 و A/49/712 و A/49/748 ؛ و A/C.3/49/27 ؛ E/1994/31/9 و Add.1)

١- السيد فيتيري (رئيس فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة في فيينا): قال ان المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة عبر الوطنية المنظمة الذي عقد في نابولي (إيطاليا) اعتمد إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة. وذكر أنه يتضح من العدد الكبير من المشتركين ومن ارتفاع مستوى التمثيل ومن التغطية الواسعة لوسائط الإعلام ما تعطيه الحكومات ويعطيه الرأي العام عموما من أولوية عالية لمسألة الجريمة عبر الوطنية المنظمة ووعي الحكومات والرأي العام بضرورة البدء في هجوم مضاد دولي منسق لمواجهة ما تمثلة الجريمة المنظمة من تهديد للهياكل السياسية وللسلم الداخلي وللتقدم في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وفي البلدان ذات التقاليد الديمقراطية المستقرة. وأضاف أن رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء الذين اجتمعوا في نابولي قد اعلنوا إرادتهم السياسية وتصميمهم القوي على ضمان التنفيذ الكامل والسريع للالتزامات التي تم التعهد بها في الاعلان السياسي وخطة العمل العالمية.

٢- وذكر أنه كان من رأي المشتركين في المؤتمر أن الامم المتحدة لها دور هام على وجه الخصوص في مجال التعاون التقني، وخاصة في صياغة التشريعات، وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة لموظفي العدالة الجنائية، وفي جمع وتحليل وتبادل المعلومات، وفي تبادل الخبرات. وأضاف أنه بناء على اقتراح البلد المضيف اعتمد المؤتمر أيضا بالتهليل قرارا يتعلق بانشاء فرقة عمل دولية لوضع مقترحات بشأن إمكانية إنشاء مركز تدريب دولي لموظفي إنفاذ القوانين والعدالة الجنائية. وقال إن نتائج عمل فرقة العمل، التي ستقوم حكومة إيطاليا بتنظيمها واستضافتها دون تحمل أي تكاليف

(السيد فيتيرى، رئيس فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة فى فيينا)

من جانب الأمم المتحدة، ستقدم الى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها القادمة.

٣- وذكر، أخيراً، أن المؤتمر أكد على الحاجة الملحة لأن تقوم البلدان المتقدمة النمو بمساعدة أعضاء المجتمع الدولى الأكثر تعرضا للجريمة عبر الوطنية المنظمة فى كفاحهم ضد هذه الجريمة.

٤- وقال إن ثمة جانباً آخر من جوانب الجريمة المنظمة تناوله التقرير المتعلق بتدابير مكافحة تهريب الأجانب (A/49/350) الذى قدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٢/٤٨. وأضاف أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أدان هذه الممارسة الواسعة الانتشار فى قراره ١٤/١٩٩٤.

٥- وذكر أنه ينبغى الإشارة الى المؤتمر الدولى لمنع غسل الأموال واستخدام عائدات الجريمة ومكافحتها، الذى عقد فى كورمايير (إيطاليا) والذى نظر المؤتمر الوزارى العالمى فيما خلص اليه من نتائج وتوصيات. وقال إنه تم إصدار دليل بالتدابير الموجهة ضد الفساد، كما يجرى إعداد مدونة لقواعد السلوك للموظفين العموميين.

٦- وأضاف أنه عقدت خمسة اجتماعات إقليمية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وقال إن هذا المؤتمر سيتيح فرصة لتبادل الخبرات والتجارب ولتعزيز التعاون الدولى.

٧- وقال إن الطلبات العديدة التى قدمت من أجل الحصول على المساعدة التقنية تؤكد مدى اتساع الاحتياجات فى هذا المجال. وأوضح أن الخدمات الاستشارية الأقاليمية التى تقدمها الأمم المتحدة لا تستطيع ملاحقة الطلب على هذه الخدمات وأن المعاهد الإقليمية، وخاصة تلك الموجودة بالمناطق النامية، لا تتوافر لديها الموارد الكافية لتلبية جميع الاحتياجات. وذكر فى هذا الصدد أنه تقدم بطلب خاص لدعم معهد الأمم المتحدة الأفريقى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فى كامبالا (أوغندا) (انظر الوثيقة A/49/712) الذى يقوم بعمل هائل ولكنه فى مركز مزعزع جدا. وقال ان الحالة الاقتصادية الحرجة والصراع الاثنى والتحركات الواسعة للاجئين قد اسهمت فى زيادة الجريمة وجنوح الاحداث فى البلدان الافريقية. وذكر ان معهد الامم المتحدة الافريقى يملك امكانيات عظيمة لتقديم المساعدة الى اعضائة اذا ما تلقى التمويل والدعم اللازمين من الدول الاعضاء ومن المؤسسات المالية الدولية.

السيد فيتيرى، رئيس فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة فى فيينا)

٨- أما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذى لا تمثل موارده سوى ١ر٠ فى المائة من الميزانية العادية للمنظمة، فقد ذكر أن كثيرا من أنشطته لم يتم تنفيذها الا بفضل تفانى موظفيه وعملهم الشاق وبالدعم المستمر من جانب هيئات العدالة الجنائية فى جميع انحاء العالم. واضاف انه يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيزه.

٩- وحث المجتمع الدولى على أن يظل متيقظا لأن الجريمة عبر الوطنية تنتشر بسرعة ولان المجتمع المدنى قد اخذ يضيق ذرعا بها على نحو متزايد. وقال ان من الضرورى الآن اكثر من اى وقت مضى اتخاذ اجراءات منسقة على الصعيد العالمى.

١٠- السيد فيتشن (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الاوروبى والنمسا فسلم بأهمية دور الأمم المتحدة، وخاصة دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فى المجالات التى يعتبر الاتحاد الاوروبى والنمسا ان لها اهمية خاصة، وهى التعاون الدولى والمساعدة التقنية فى ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، والسيطرة على عائدات الجريمة ، والعنف الموجه ضد المرأة، والعنف الموجه ضد الاطفال، بما فى ذلك الاتجار الدولى فى الأحداث، ودور القانون الجنائى فى حماية البيئة، ومنع جرائم المدن.

١١- على أنه اضاف أن الكيانات الاخرى تستطيع أن تقوم بدور كبير فى تكملة انشطة فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية فى تلك المجالات. وذكر أنه يؤيد النداء الذى وجهته اللجنة الى جميع مؤسسات الامم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، وعلى وجه الخصوص برنامج الامم المتحدة الانمائى، وبرنامج الامم المتحدة الدولى لمكافحة المخدرات، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، لادراج منع الجريمة والعدالة الجنائية فى انشطتها.

١٢- وقال ان الاتحاد الاوروبى والنمسا منزعجان لنمو الجريمة عبر الوطنية المنظمة ولاستخدام عائدات الجريمة فى السيطرة على الانشطة التجارية المشروعة. وذكر انهما يلاحظان انه، على الرغم من الجهود العالمية التى تبذل لزيادة التنسيق بين وكالات اعمال القوانين، فإن المعلومات المتعلقة بمختلف اشكال هذا النوع من الجريمة مشتته فى كثير من الحالات ويصعب الحصول عليها. وقال ان هذا يجعل من الصعب وضع الاستراتيجيات الدولية المناسبة التى تركز على الخصائص المشتركة

(السيد فيتشن، ألمانيا)

لهذه الجريمة.

١٣- وقال ان البلدان الاوروبية تتعاون لانشاء مكتب شرطة اوروبى (يوروبول)، وأن المهمة الاساسية لهذا المكتب ستكون هى تيسير تبادل وتحليل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالجريمة عبر الوطنية المنظمة، وأنه سيقوم بدور بالغ الاهمية فى مكافحة الاتجار الدولى فى المخدرات. وأضاف أن الاتحاد الاوروبى والنمسا يرحبان بمطالبة المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمين العام بأن يواصل تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالجريمة المنظمة وبالتشريعات الوطنية وتقديم المساعدة العملية والخدمات الاستشارية الى الدول التى ترغب فى تعزيز قدرتها الوطنية فى هذا المجال.

١٤- وذكر أن الكفاح الدولى ضد الجريمة عبر الوطنية المنظمة يتطلب ايضا التعاون الوثيق فيما بين الدول فى مراحل التحقيق وإقامة الدعوى والمحاكمة، وأن الاتحاد الاوروبى والنمسا مصممان على زيادة فعالية الآليات الحالية للتعاون سواء داخل الاتحاد أو مع الدول الأخرى التى يعنيها الأمر. وقال ان هذا كان هو الغرض من الاجتماع الوزارى الاوروبى بشأن المخدرات والجريمة المنظمة فى اوروبا الشرقية الذى عقد فى برلين فى ايلول/سبتمبر ١٩٩٤ وحضره وزراء العدل والداخلية فى ٢٢ بلدا اوروبيا.

١٥- وقال ان المؤتمر الوزارى العالمى المعنى بالجريمة عبر الوطنية المنظمة الذى عقد فى نابولى (ايطاليا) قد أتاح ايضا فرصة لاجراء تبادل واسع لوجهات النظر بشأن هذه المسائل. وذكر أن الاتحاد الاوروبى والنمسا يأملان فى أن تسهم نتائج وتوصيات اعلان نابولى السياسى وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة فى التوصل الى استراتيجيات فعالة على الصعيد الدولى.

١٦- وفيما يتعلق بمسألة تهريب اللاجئين غير القانونيين، ذكر أن الاتحاد الاوروبى والنمسا يوافقان على ما ارتآه المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أن المشكلة تحتاج الى دراسة مستمرة من جانب المجتمع الدولى وأنه قد أسعدهما أن هذه المسألة ستنظر فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها القادمة.

١٧- وقال ان هناك ايضا حاجة الى بذل جهود منسقة للسيطرة على عائدات الجريمة المنظمة، وأنه يتعين على الدول، تحقيقا لهذه الغاية، أن تعتمد وتنفذ التشريعات المناسبة لمكافحة غسل الأموال. وأضاف

(السيد فيتشن، ألمانيا)

فيما يتعلق بمسألة تعزيز التعاون الدولى فى هذا المجال أن الاتحاد الأوروبى والنمسا قد علما مع الارتياح بالقرار الذى اتخذته لجنة منع الجريمة بشأن هذا الموضوع وأنهما يعلقان أهمية كبيرة على عمل فرقة العمل الدولية (A/49/748). وقال انهما يودان ايضا توجيه الاهتمام إلى نتائج المؤتمر الدولى لمنع غسل الاموال واستخدام عائدات الجريمة ومكافحتهما، وهو المؤتمر الذى عقد فى كورمايير بإيطاليا فى حزيران/يونيه، والى التوصيات التى اعتمدها مؤخرا فى نابولى المؤتمر الوزارى العالمى المعنى بالجريمة عبر الوطنية المنظمة. وأضاف ان الترابط الوثيق بين عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وانشطة لجنة المخدرات يحتم أن تزيد الوكالتان تنسيق جهودهما فى مجالات الاهتمام الرئيسية.

١٨- وقال ان من رأى الاتحاد الاوروبى والنمسا انه ينبغى للجنة منع الجريمة أن توجه مزيدا من الجهود الى دور القانون الجنائى فى مجال حماية البيئة؛ وانه يجرى وضع اتفاقية بشأن الجرائم البيئية تحت رعاية مجلس اوروبا.

١٩- وذكر ان مسألة جرائم المدن هى أيضا مجال رئيسى من مجالات الاهتمام. واضاف ان المبادئ التوجيهية المقترحة للتعاون وتقديم المساعدة التقنية فى منع جرائم المدن تشتمل على موجز مفيد للغاية لبرنامج عمل فى هذا المجال. واعرب عن امله فى أن ينتهى مؤتمر الامم المتحدة القادم المعنى بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من إعداد هذه المبادئ التوجيهية، وأيد الدعوة الموجهة الى جميع وكالات الامم المتحدة والمؤسسات المالية للنظر فى ادراج مشاريعها لمنع جرائم المدن فى برامج المساعدة الخاصة بها.

٢٠- وقال ان الاتحاد الاوروبى والنمسا راضيان عما لاحظاه من أن اللجنة تعلق اهمية كبيرة على مسألة العنف الموجه ضد المرأة، والعنف الموجه ضد الاطفال، والاتجار الدولى فى الاحداث. ويسلمان بأهمية الصكوك الدولية التى سبق اعتمادها فى هذا المجال. واضاف انهما يؤيدان تأييدا تاما الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والتنسيق بين لجنة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية ولجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة واللجنة المعنية للقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل وغيرها من الهيئات المعنية.

.../...

(السيد فيتشن، ألمانيا)

٢١- وذكر أن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية لمؤتمر الامم المتحدة التاسع المعنى بمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين قد وضع مقترحات كثيرة تتعلق بالمسائل الواردة فى جدول أعمال المؤتمر. واشار الى ان المؤتمرات المتعلقة بمنع الجريمة قد اخذت تقوم بدور جديد باعتبارها وكالة استشارية لبرنامج الامم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وان الاجتماعات التحضيرية لاوروبا التى عقدت فى فيينا فى آذار/مارس قد أشارت الى ان هذه المؤتمرات يمكن ان تسهم فى تلبية احتياجات الدول الاعضاء بالتركيز على المساعدة التقنية. وأضاف انه تحقيقا لهذه الغاية فان الاجتماع التحضيرى لاوروبا قد اتخذ عددا من القرارات التى تتناول المسائل الواردة بجدول الاعمال كما تتناول تنظيم المؤتمر. وقال ان الاتحاد الاوروبى قام بدور إيجابى فى مداولات ذلك الاجتماع وانه على استعداد لمواصلة تعاونه مع جميع الدول المعنية من أجل ضمان نجاح المؤتمر.

٢٢- السيد رانجيل (فنزويلا): قال ان وفده يعلق أهمية خاصة على مسألة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وذكر أن زيادة الجرائم فى مختلف البلدان وانتقال الجريمة عبر الحدود هما شاغلان اساسيان للمجتمع الدولى، وخاصة للبلدان النامية التى تضطر الآن لا لمواجهة آثار الجرائم الاقتصادية الخطيرة فحسب، بل تضطر أيضا الى مواجهة جرائم المدن وجناح الاحداث وجرائم العنف، وكلها قد اتخذت ابعادا تبعث على القلق.

٢٣- وذكر انه وان كانت الجريمة ظاهرة عالمية لا يوجد فيما يبدو بلد محصن ضدها فان مظاهرها اكثر خطورة فى البلدان النامية على الرغم من الجهود التى تبذل لمكافحة الجريمة وتعزيز اقامة العدل وضمان احترام حقوق الانسان. واضاف ان الاتجاهات الاخيرة على الصعيد العالمى وعلى الصعيدين الاقليمى والوطنى تؤكد وجود ترابط بين تدهور مؤشرات التنمية وهبوط مستويات المعيشة وزيادة الجرائم. واضاف ان قلة الموارد قد ادت الى تدهور احوال السجون تدهورا سريعا، وهو أمر يزيد فى احباط الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة وتحديث وسائل اقامة العدل. وقال ان هذه النتائج امر متوقع لان الشعوب لن تفهم لماذا ينبغى لحكوماتها أن تستخدم الموارد الشحيحة لمكافحة الجريمة واصلاح المحكوم عليهم وتحسين أحوال السجون بدلا من بناء المدارس والمستشفيات. وذكر ان هذا الوضع يمثل مصدر حيرة حقيقية لحكومات البلدان النامية على وجه الخصوص التى يكون عليها من ناحية أن تدير بكفاءة مواردها المتواضعة للغاية فى مكافحة التخلف والفقر، وأن تحاول من ناحية أخرى كبح الجريمة وانعدام الامن. واضاف انه فى سياق استراتيجيات وسياسات مكافحة الجريمة

(السيد رانجيل، فنزويلا)

كان على هذه الحكومات أن تواجه مشكلة محيرة أخرى وهى كيفية الحفاظ على الأمن والنظام واعمال سيادة القانون مع القيام فى الوقت نفسه بكفالة الحريات الاساسية للمواطنين. وقال ان هذه الحكومات قد اضطرت لهذا السبب الى تنفيذ استراتيجيات تحقق التوازن بين الحرية والعدل والامن مع ضمان حقوق الانسان. وذكر ان مكافحة الجريمة ومنع جناح الاحداث ينبغى النظر اليهما نظرة متكاملة ومتعددة القطاعات ومنسقة. فإلى جانب الارادة السياسية المطلوبة فإن هناك اربعة أجهزة حكومية يتعين عليها أن تقوم بدور أساسى وهى أجهزة العدل والتعليم والشرطة وادارة السجون.

٢٤- وبالنسبة لمسألة اقامة العدل، ذكر انه يتعين على السلطتين التنفيذية والتشريعية فى الحكومة تنسيق العمل بينهما لتوفير مزيد من الاستقلال للسلطة القضائية، وذلك بالتوسع فى عملية الاصلاح، واللامركزية، وتحديث أجهزة اقامة العدل حتى تكون أكثر شفافية وأكثر فعالية. وقال ان هذه العملية تنطوى على استعراض شامل للتشريعات، وان جميع هذه التدابير قد اتخذت فى فنزويلا فى اطار استراتيجيات تستهدف تعزيز الآليات التقليدية لاقامة العدل. على انه اضاف ان النتائج لم تكن على النحو المتوقع فى كثير من الحالات. فقد ادى التدهور الاقتصادى الى ازدياد العنف والجريمة المنظمة، وجعل هذا الوضع من المستحيل على المحاكم فى فنزويلا أن تتصرف فى القضايا بسرعة. وأضاف أن هذا الوضع خطير بصفة خاصة فى كثير من البلدان النامية.

٢٥- وقال ان استراتيجية منع الجريمة ينبغى ان تؤكد بصفة خاصة على التعليم، لان الامر يتعلق بتشكيل الاجيال الجديدة وايجاد ثقافة تحترم حقوق الانسان لضمان حماية الاسرة والمجتمع. وذكر أن تعليم الاطفال والمراهقين أمر بالغ الاهمية؛ وأنه سيتم بناء مزيد من المدارس والجامعات وتوفير مزيد من الموارد المالية لهذا الغرض حتى لا تكون هناك حاجة الى بناء السجون واصلاحيات الاحداث فى المستقبل. وقال ان المراهق الذى يتخلى عن دراساته هو فى الواقع حدث جامح محتمل. واضاف ان تعاون وسائط الإعلام، خاصة التلفزيون، أمر اساسى لتثقيف المجتمع ومكافحة الجريمة.

٢٦- وقال ان دور الشرطة ينبغى تقييمه بعناية لأن الشرطة، فى ظروف ازدياد الجرائم، هى القوة الوحيدة القادرة على قمع الجنوح. وأضاف ان تغيير هذه العقلية يقتضى أن يسهم المجتمع الدولى فى اعداد كتيبات تدريب للشرطة تركز على احترام حقوق الانسان. وقال انه ينبغى مساعدة الشرطة فى الحفاظ على العلاقات الطيبة مع المجتمع المدنى وفى تحسين مركز أفرادها وتحديث أساليبهم. وذكر

(السيد رانجيل، فنزويلا)

ان روابط الجيران التى تم إنشاؤها فى كثير من مدن فنزويلا يمكن أن تقدم مساعدة كبيرة للشرطة فى مكافحة الجريمة.

٢٧- وفيما يتعلق بالسجون، قال ان ازدحامها الذى يؤدى اليه ازدياد الجرائم يفرض مشكلات عديدة على الحكومات التى تعهدت باعمال احترام حقوق الانسان. وذكر أن المشكلة مازالت قائمة على الرغم من التدابير المختلفة التى اتخذت لتحسين هذا الوضع (مثل تحويل بعض أنشطة السجون الى القطاع الخاص، والوساطة والتوفيق الاجتماعى، وتقليل أحكام الحبس الوقائى والافراج قبل نهاية المدة، والافراج المبكر فى حالة الجرائم الصغيرة، وبرامج المساعدة، وتأهيل المسجونين، ومراعاة الظروف الانسانية فى السجون). وذكر ان بعض التدابير المذكورة، والتى وردت فى معايير وقواعد الامم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، قد طبقت بشئ من النجاح فى فنزويلا. وعلى الصعيد الثنائى، ذكر ان حكومة فنزويلا تتفاوض حاليا على اتفاقات مع عدد من البلدان المختلفة بشأن إعادة المسجونين إلى أوطانهم.

٢٨- وفيما يتعلق بالجريمة عبر الوطنية (مثل تهريب الاجانب، وتجارة الرقيق الابيض، والاتجار الدولى فى الاطفال)، ذكر أن المجتمع الدولى مشغول فى المقام الاول بتجارة المخدرات وغسل الاموال اللذين يشكلان مع الارهاب اخطر التهديدات لسيادة الدول واستقرار الديمقراطيات. واضاف ان المؤتمر الوزارى العالمى المعنى بالجريمة عبر الوطنية المنظمة الذى عقد مؤخرا قد اعتمد توصيات هامة (انظر الوثيقة A/49/748). ومن ناحية أخرى فان مؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذى سيعقد فى نيسان/ابريل ١٩٩٥، ينبغى له ان يعزز التعاون الدولى تعزيزا كبيرا، ولاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية لبرنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٩- السيد عمرى (إندونيسيا): قال ان الارباح المتحققة لبرنامج وهى تقدر بما يصل الى تريليون من الدولارات سنويا، قد وصلت الى ابعاد تبعث الى الانزعاج، لان المستفيدين منها تتاح لهم وسيلة التغلب على الشرطة ووكالات إعمال القانون على الصعيدين المحلى وعبر الوطنى. وذكر أن الجريمة المنظمة قد أصبحت ظاهرة عبر وطنية ذات أثر سلبى واضح على القيم والهياكل الاجتماعية والسياسية، وأنها تمثل تهديدا خطيرا للاقتصادات التى تتأثر بشدة بالتقلبات النقدية وللهياكل الاساسية الوطنية الهشة. واضاف ان الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها (ومنها الاتجار بالمخدرات

(السيد عمري، إندونيسيا)

والعنف ضد المرأة والطفل، ولاسيما استخدامهما فى البغاء والصور الفاضحة) تتطلب لذلك اجراءات منسقة من جانب الحكومات فى اطار استراتيجية دولية متماسكة تضعها الامم المتحدة.

٣٠- وقال ان وفده يرحب بما انتهى اليه المؤتمر الدولى بشأن "غسل عائدات الجريمة ومكافحتها: نهج عالمى" الذى عقد فى كورمايير بايطاليا فى حزيران/يوليه ١٩٩٤ تحت رعاية فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بالامم المتحدة. واضاف انه لما كانت الخطط الاجرامية شديدة المرونة وقادرة على التكيف بسرعة مع الامكانيات الجديدة التى يتيحها فتح مزيد من الحدود وزيادة الهجرات الدولية، فإن المؤتمر اتاح فرصة جاءت فى حينها لدراسة الوضع الجديد والتركيز بصفة خاصة على المشاكل التى تواجه البلدان النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة الانتقال نتيجة لغسل الأموال واستخدام الارباح غير المشروعة.

٣١- وقال ان وفده رحب بمشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة من المؤتمر الوزارى العالمى المعنى بالجريمة عبر الوطنية المنظمة الذى عقد فى نابولى بايطاليا فى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، كما رحب بالاعلان السياسى وخطة العمل العالمية اللذين تم اعتمادهما (A/49/748). وأضاف أن اندونيسيا يسرها أن تلاحظ أن الاعلان السياسى قد أخذ فى الاعتبار اختلاف الهياكل التى تتخذها الجريمة عبر الوطنية المنظمة واختلاف الانشطة التى يقوم بها مرتكبوها من منطقة الى أخرى استجابة للظروف المحلية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. واشار الى فائدة المبادئ التوجيهية التى نظر فيها المؤتمر من أجل تحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية وهذه المبادئ التوجيهية. وأضاف ان وفده مقتنع ايضا بأن المعاهدات النموذجية المتعلقة بالتعاون الدولى والتى اعتمدتها الجمعية العامة بناء على توصية مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وغيرها من النماذج التى استعرضها الفريق العامل المخصص قد اسهمت فى الجهود المبذولة لوضع استراتيجة دولية قابلة للتنفيذ.

٣٢- وذكر ان اندونيسيا ترحب أيضا بالجهود التى بذلت فى المؤتمر العالمى لوضع ترتيبات اكثر فعالية للتعاون الدولى فى مجالات التحقيق وإقامة الدعوى والمحاكمة. واضاف انه لما كان التنسيق أمر حاسم على المستوى التنفيذى، فان الدول الاعضاء فى رابطة امم جنوب شرقى أسيا تواصل العمل نحو زيادة التعاون الاقليمى وخاصة من خلال اجتماعات كبار الموظفين المعنيين بالمخدرات فى بلدان

/...

(السيد عمري، إندونيسيا)

الرابطة.

٣٣- واشار الى قرارى الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ و٩١/٤٧ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٢٢/١٩٩٢ والى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى فرساى (١٩٩١) ورحب بتعزيز فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية فى مجال التعاون التقنى وبما خصص من موارد اضافية فى الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وذكر ان تخصيص اعتماد لوظيفة مستشار اقاليمى، وان يكن ذلك على اساس مؤقت، سوف يعزز فعالية المنظمة فى مكافحة الجريمة. على أنه اضاف أنه قلق لان طلبات عديدة خاصة بالتدريب والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية مازالت تنتظر توافر التمويل من خارج الميزانية.

٣٤- واشار الى ان الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تمضى على نحو مرض. وقال إن الاجتماع التحضيرى الاقليمى للمؤتمر، وهو الاجتماع الذى عقد فى بانكوك بتايلند في كانون الثانى/ يناير ١٩٩٤، نظر فى عدة توصيات ستقدم الى المؤتمر بشأن تعزيز التعاون الدولى والمساعدة التقنية، كما نظر فى التدابير التى يتعين اتخاذها ضد الجريمة الاقتصادية المنظمة على الصعيدين الوطنى وعبر الوطنى. وقال انه تم التشديد على ضرورة التصدى للاسباب العديدة الكامنة وراء الجريمة مثل الفقر والبطالة والازدحام السكانى والتوسع الحضرى. واضاف أن أنشطة المؤتمر التاسع سوف تتضمن تنظيم حلقة عمل عن السياسة الحضرية ومنع الجريمة. وأخرى عن وسائط الاعلام ومنع الجريمة.

٣٥- وقال ان اندونيسيا قد بدأت، فى اطار خطتها الانمائية الخمسية السادسة، فى استعراض نظامها القانونى الوطنى بهدف تطوير القوانين وزيادة وعى الجماهير بالقانون، وخاصة من خلال تنظيم اجتماعات فى اقاليم البلد البالغ عددها ٢٧ اقليما. كذلك تسعى اندونيسيا لجعل المدعين العامين اكثر وعيا بالقيم القانونية وقيم العدالة فى المجتمع.

٣٦- وقال انه يسلم بأنه مازالت هناك عقبات، ولكنه متفائل بما تحقق من تقدم فى حدود امكانيات الميزانية المحدودة، وأن وفده مقتنع بأن المؤتمر التاسع الذى سيعقد فى عام ١٩٩٥ ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة والذكرى الخمسين لانشاء الامم المتحدة

(السيد عمري، إندونيسيا)

ستكون مناسبات عظيمة لتحديد المجالات التي يحتاج فيها الترابط بين الجريمة والتنمية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي الى اتخاذ اجراءات واقعية.

٣٧- تولى رئاسة الجلسة السيد سيسيه (السنغال)

٣٨- السيد أيراموف (الاتحاد الروسي): قال ان الجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا خاصا للمجتمع العالمي قد ضربت بجذورها للاسف في روسيا. واضاف ان الحكومة الروسية اذ تعي الخطر الذي تشكله هذه الجريمة قد ركزت جهودها على وضع الاساس القانوني للعمل المضاد. ففي حزيران/يونية ١٩٩٤ أصدر رئيس الاتحاد الروسي مرسوما بشأن "التدابير اللازمة لحماية السكان من عصابات قطاع الطرق وغيرها من اشكال الجريمة المنظمة" وان هذا المرسوم، وقد مضت عليه ستة شهور، قد اثبت فعاليته. وذكر ان وضع القوانين المختلفة التي تستهدف ضرب الفساد والجريمة المنظمة ومنع غسل العائدات غير المشروعة وتعزيز منع الجريمة قد دخل في مرحلته النهائية. وقال انه قد بدأ تنفيذ برنامج اتحادي لتعزيز مكافحة الجريمة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وان الهدف من هذا البرنامج هو ضمان الاخذ بنهج شامل إزاء المسائل المعقدة التي تنطوي عليها حماية المواطنين الروس من الانشطة الاجرامية. وفيما يتعلق بالصعيد التنظيمي، ذكر ان عدد الموظفين في الوحدات المتخصصة المشتركة في الحرب ضد الجريمة المنظمة قد تضاعف اكثر من أربع مرات، وأن الدعم المالي والتقني لهذه الوحدات قد زاد زيادة كبيرة. واضاف انه بعد انقضاء ١١ شهرا على اتخاذ هذه التدابير تم فضح ما يقرب من ٤٠٠٠ جماعة اجرامية على درجات مختلفة من التنظيم في روسيا. وتم الاستيلاء على ما يقرب من ٩٠٠٠ سلاح ناري كما تمت مصادرة مبالغ كبيرة من المال والممتلكات القيمة تم الحصول عليها من خلال الممارسات الاجرامية.

٣٩- وذكر ان كل هذه الاجراءات توضح ان روسيا ووكالات اعمال القانون بها قادرة على مكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال وحماية الفرد والمجتمع والدولة. وأضاف أن وفده يرفض التقديرات المبالغ فيها مبالغة شديدة والتي تنشرها وسائط الاعلام سواء داخل روسيا أو خارجها، وهي التقديرات التي تزعم ان الانشطة الاجرامية يجري تنظيمها من داخل الاتحاد السوفياتي سابقا، ومن روسيا على وجه الخصوص، ثم تنتشر الى الخارج. وقال ان هذه المزاعم تستهدف عزل روسيا سياسيا واقتصاديا ووضع العقبات أمام الاستثمار لإبطاء تحول روسيا الى الاقتصاد السوقي. واشار الى ان

(السيد أبراموف، الاتحاد الروسي)

عدد الجرائم التي يرتكبها في الخارج مواطنو الاتحاد السوفياتي سابقا لا تتجاوز ١ في المائة من مجموع عدد الجرائم المرتكبة في كل بلد وأن هذه حقيقة يؤكدها خبراء مجلس اوروبا.

٤٠- وقال انه لا يوجد ما يؤيد الشكوك المتعلقة بسلامة تخزين المواد المشعة والمواد النووية في الاتحاد الروسي، وأن آخر عملية تحقق تمت في روسيا بأمر رئيس الجمهورية قد بينت ان تقارير المنشآت تفيد بعدم اختفاء أو سرقة أية مواد يمكن استخدامها في صنع الاسلحة النووية. وذكر بوجه عام ان الجرائم التي ارتكبت (٨٠ جريمة خلال السنتين السابقتين، منها ٣٢ جريمة سرقة) تتعلق بمصادر الاشعاع المؤين والمشتقات المنخفضة الدرجة لليورانيوم - ٢٣٨.

٤١- وقال ان وفده يسلم مع ذلك بخطر قيام الجماعات الاجرامية بتحويل الانشطة غير المشروعة الى انشطة عبر وطنية نتيجة لازدياد الاتصالات بالجماعات الاجرامية في الخارج. وهو وضع تجد وكالات إعمال القانون في روسيا صعوبة في السيطرة عليه. وأضاف أنه لهذا فقد عززت هذه الوكالات تعاونها مع الوكالات الاجنبية، وأن الاتحاد الروسي يؤيد بلا تحفظ التدابير التي تتخذها الامم المتحدة في هذا المجال.

٤٢- وذكر أن الرئيس بوريس يلتسن قال في خطابه أمام الدورة التاسعة والاربعين للجمعية العامة أن الاتحاد الروسي يحبذ عالما يستطيع مقاومة الارهاب والاتجار في المخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة الدولية. وذكر انه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا من خلال استراتيجية موحدة مثل الاستراتيجية المحددة في اطار برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات والمتمثلة في برنامج العمل العالمي بشأن التعاون الدولي في مكافحة الانشطة غير المشروعة في مجال انتاج وعرض وطلب وتجارة وتوزيع المخدرات والمؤثرات العقلية. وأضاف في هذا الصدد ان وفده يشدد على اهمية اعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية ضد الجريمة عبر الوطنية المنظمة اللذين سيؤديان الى زيادة التعاون العملي بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة في هذا المجال. وقال ان خطة العمل العالمية تشكل اساسا استراتيجية دولية يمكن أن تضع تفاصيلها لجنة الامم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وان الاتحاد الروسي من جانبه على استعداد للقيام بدور نشط للغاية في هذا العمل.

(السيد أبراموف، الاتحاد الروسي)

٤٣- وذكر أن مجالات التعاون الرئيسية المستهدفة في وثيقة نابولي الختامية هي زيادة توافق التشريعات الوطنية، وتعزيز التعاون على مستويات التحقيق وإقامة الدعوى والمحاكمة، وتقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، ووضع الصكوك الدولية، واتخاذ تدابير لمنع غسل الاموال واستخدام عائدات الجريمة ومكافحتهما. واضاف ان وفده يؤيد القرار الذي اتخذ في نابولي بمطالبة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالبدء في طلب وجهات نظر الحكومات بشأن اثر اتفاقية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٤٤- وقال ان إنجاز هذه المهمة سوف يستغرق وقتا طويلا، ولهذا فان من المناسب البدء في ابرام اتفاقات ثنائية لمكافحة جميع اشكال الجريمة المنظمة دون تأخير. وذكر انه يمكن ان يتم برعاية الامم المتحدة وضع نموذج لهذه الاتفاقات الثنائية. واضاف ان هذه المسألة يمكن مناقشتها في مؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سيعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٥.

٤٥- وفيما يتعلق بالاستراتيجية الدولية التي يتعين وضعها لمكافحة الجريمة المنظمة، قال ان من المستصوب انشاء اليات فعالة للتعاون على الصعيد الاقليمي. وذكر انه سيكون من اللازم في كل منطقة انشاء نظم لتبادل المعلومات ومراكز لتدريب الموظفين الدوليين استنادا الى خبرة الدول الاكثر تقدما. واضاف في هذا الصدد ان التعاون بين وكالات اعمال القوانين في كومنولث الدول المستقلة قد حقق نتائج ملموسة: عقد مؤتمر لوزراء الداخلية؛ وابرام اتفاقات متعددة الاطراف بشأن الجريمة والاتجار بالمخدرات، وتقديم المساعدة القانونية في مجالي العدالة الجنائية وتبادل المعلومات؛ ووضع صكوك قضائية ثنائية، وانشاء مكتب لتنسيق ضرب الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الرئيسية في كومنولث الدول المستقلة؛ وتنفيذ خطة عمل مشتركة بين دول كومنولث الدول المستقلة؛ وانشاء مركز معلومات دولي للجريمة المنظمة يستطيع تزويد الدوائر الوطنية ذات الصلة ومؤسسات البحث والتدريب بالمعلومات اللازمة.

٤٦- وقال ان الاتحاد الروسي يؤيد الاقتراح الذي قدمته ايطاليا في اجتماع نابولي بشأن انشاء مركز دولي لتدريب موظفي اعمال القوانين وعقد اجتماع لفريق من الخبراء الوطنيين لدراسة هذه المسألة. واضاف ان الخبراء الروس على استعداد للقيام بدور ايجابي في هذه الانشطة. وقال ان انشاء فرق عمل ثنائية ومتعددة الاطراف للقيام بعمليات مشتركة ضد روابط الجريمة عبر الوطنية ووقف

(السيد أبراموف، الاتحاد الروسي)

انشطتها هو مبادرة جديرة بالاهتمام. واضاف ان مؤتمر نابولي قد وضع الاسس لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، وان وفده يحبذ عقد مؤتمرات مماثلة على اساس منتظم لتعزيز الجهود التي بذلت في مؤتمر نابولي. وقال ان اهم مهمة هي العمل على تنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر تحت رعاية لجنة الامم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية كما نصت عليها الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٤٧- وذكر ان الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي عامل من عوامل زعزعة الاستقرار وتقويض الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي وإثارة القلق بين السكان وأنها تهدد سلطة الحكومات ومصداقيتها، وتشكل خطرا على الديمقراطية وعلى النظام والامن في المجتمع والدولة. واضاف ان عزل الانشطة الاجرامية واحتواءها والقضاء عليها هدف تستطيع الامم المتحدة تحقيقه باعتبارها اداة فريدة للتعاون الدولي واختتم كلمته قائلا ان الاتحاد الروسي على استعداد للاسهام في هذه القضية البالغة الاهمية.

٤٨- السيد نيتو (الأرجنتين): اشار الى مذكرة الامين العام الصادرة في الوثيقة A/49/748. وقال ان المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة عبر الوطنية المنظمة الذي عقد في نابولي في الفترة من ٢١ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كان معلما هاما من معالم جهود منع الجريمة التي تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة. واضاف انه نظرا لازدياد الجريمة عبر الوطنية، شدد المؤتمر على ضرورة زيادة التعاون الدولي لمساعدة الدول في اتخاذ التدابير اللازمة. وقال ان الاتجار بالمخدرات وتهريب الاسلحة والاتجار الدولي في الاحداث وكل مجموعة الجرائم الخطيرة الاخرى تزيد في ضرورة تعزيز التعاون الدولي. وفيما يتعلق بفرصة وضع الصكوك الدولية، اشار الى ان المؤتمر قد طلب الى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تشرع في طلب آراء الحكومات بشأن هذه المسألة (الفقرة ٣٤ من خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة (A/49/748)).

٤٩- وقال ان وفده يؤيد مشروع القرار الذي اوصى المؤتمر الجمعية العامة باعتماده كما ورد في الوثيقة المشار اليها اعلاه.

٥٠- السيد سكوت (المنظمة الدولية للهجرة): قال ان قرار الجمعية العامة ٤٨/١٠٢ قد ادان تهريب الاجانب ودعا الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الى اتخاذ خطوات للحد من هذه

.../...

(السيد سكوت، المنظمة الدولية للهجرة)

الممارسة. واشار ايضا الى القرار الموازى الذى اعتمدته جمعية المنظمة البحرية الدولية فى عام ١٩٩٣ وادانت فيه تهريب الاجانب بواسطة السفن، والى عدد من القرارات والمقررات ذات الصلة التى اتخذتها الهيئات الاقليمية فى جميع انحاء العالم.

٥١- وقال ان المنظمة الدولية للهجرة قلقة عميق القلق إزاء تهريب الاجانب، وهو عملية يكون المهاجرون من ضحاياها جسمانيا واجتماعيا واقتصاديا. ويتمثل ذلك أولا فى أن الرحلة التى يقطعها المهاجرون يمكن ان تكون فى حد ذاتها خطرة؛ وفى البلدان التى يتجه اليها المهاجرون فانهم قد يصبحون اسرى أو يتعرضون للتحرش من جانب التجار الى ان يدفع شخص ما ثمن اطلاق سراحهم. واضاف ان النساء يتم اغراؤهن فى الخارج بوعود زائفة ثم يكرهن على البغاء وغيره من اشكال الاستغلال الجنسى. اما من الناحية الاجتماعية فان المهاجرين المتجر بهم يتم تهميشهم، كما أن الخوف من اكتشاف امرهم وترحيلهم يجعل من الصعب عليهم الاندماج. واما من الناحية الاقتصادية فان المهاجرين الذين يتم الاتجار بهم يستغلون لأغراض اقتصادية من خلال الابتزاز أو السخرة.

٥٢- وذكر، ثانيا، أن الاتجار بالمهاجرين يقوض فوائد الهجرة المنظمة القانونية بالنسبة للافراد والدول المعنية. واضاف ان المهاجرين المتجر بهم الذين يطالبون بحق اللجوء يبطئون عملية اللجوء فى البلدان المستقبلة مما يلحق الضرر بمن هم فى حاجة حقيقية الى اللجوء.

٥٣- وذكر، ثالثا، ان الاتجار بالمهاجرين يتعارض مع حقوق الانسان الدولية، ومع القوانين الوطنية والدولية، ومع معايير العمل ونظم الاقامة والاتفاقات المنظمة للنقل البحرى وللطيران، كما انه ينطوى على انتهاك للسلامة الاقليمية.

٥٤- وقال ان تقرير الامين العام المعنون "تدابير لمكافحة تهريب الاجانب" (A/49/350 و ADD.1) يحتوى على المعلومات المقدمة من الحكومات فى دول المنشأ ودول العبور ودول الوجهة. وكذلك المعلومات المقدمة من الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية. وذكر ان هذا التقرير يعكس الانشطة التى تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة وهى: مواصلة نشر الرسالة الفصلية المعنونة "الاتجار فى المهاجرين"، وتنظيم عدد من الاجتماعات بشأن هذه المسألة، بما فى ذلك حلقة دراسية لمدة ثلاثة أيام اشتركت فيها بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة لمناقشة الاستجابات الدولية الممكنة

(السيد سكوت، المنظمة الدولية للهجرة)

للاتجار بالمهاجرين وحماية حقوقهم. واضاف ان المنظمة الدولية للهجرة تواصل تطوير وتوسيع البرامج التى تقدم للمهاجرين المتجر بهم المساعدة فى العودة الى اوطانهم طوعا. واضاف ان المنظمة الدولية للهجرة راضية عن التقدم الذى تم احرازه خلال العام الماضى، وخاصة فى زيادة الوعى بعملية الاتجار بالمهاجرين وتحديد المخاطر التى تمثلها، ولكنها تدرك أن تنفيذ التدابير المقترحة سيستغرق مزيداً من الوقت.

٥٥- وقال ان الحلقة الدراسية الدولية التى عقدت فى جنيف والتى حضرها نحو ٢٢٠ مندوبا من ٧٠ بلدا و ٤٠ من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات البحثية، قد وضعت عدداً من المقترحات. فقد دعت المنظمة الدولية للهجرة الى القيام بدور حافز فى الحوار الدولى بشأن التدابير اللازمة لوقف الاتجار بالمهاجرين عن طريق المساعدة فى اقامة التحالفات الضرورية بين البلدان المختلفة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من اصحاب الادوار الرئيسية؛ ومواصلة العمل كمحفل دولى لتبادل المعلومات والخبرات فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة؛ وتنظيم حوارات اقليمية بشأن هذه المسألة والمساعدة فى تعزيز جمع وتبادل المعلومات؛ وتحليل الوضع الضعيف بشكل خاص للمرأة المتجر بها؛ والاسهام فى تنسيق السياسات والقوانين والاجراءات والعقوبات الخاصة بمكافحة الاتجار بالمهاجرين وحماية حقوقهم.

٥٦- وذكر ان مجلس المنظمة الدولية للهجرة قد وافق على خطة عمل استجابة لهذه المقترحات. وان هذه الخطة تشمل القيام بأنشطة فى المجالات الخمسة التالية: (١) تعتزم المنظمة القيام فى عام ١٩٩٥ باستضافة ثلاثة اجتماعات اقليمية بشأن الاتجار فى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية. وستعقد ايضا اجتماعات عالمية دورية فى جنيف؛ (٢) وفى مجال جمع المعلومات ونشرها، ستقوم المنظمة بتوسيع حملاتها الإعلامية لتظل الدول مزودة بأحدث المعلومات ولمنع الاتجار عن طريق إثناء المهاجرين عن اللجوء الى التجار وزيادة ما يقدم من دعم عام للمهاجرين وللهجرة؛ (٣) ستسعى المنظمة الى زيادة تعاونها التقنى مع الدول التى تطلب مساعدتها؛ (٤) ستعمل المنظمة مع الدول المعنية لتشجيع مشاريع الهجرة المنظمة؛ (٥) ستواصل المنظمة المساعدة فى أنشطة العودة التى تساعد على اعادة المهاجرين المتجر بهم الى اوطانهم.

(السيد سكوت، المنظمة الدولية للهجرة)

٥٧- وأضاف إن المنظمة تقترح انشاء فريق عامل معنى بالاتجار بالمهاجرين يستطيع تمكين الاطراف المعنية من القيام دوريا بتبادل المعلومات والافكار. وقال ان هذا الفريق العامل، والمنظمة على استعداد للعمل كأمانة له، يمكن أن يتألف من ممثلين لدول المنشأ ودول العبور ودول الوجهة وممثلين للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وذكر ان المنظمة ستبدأ في البحث عن الشركاء المحتملين والاتصال بالمجتمع الدولي للحصول على الدعم اللازم لهذه الانشطة الموسعة.

٥٨- وقال ان الاتجار بالمهاجرين هو مشكلة عالمية تحتاج الى حلول عالمية، وأن انشطة المنظمة ينبغي أن يكملها التزام مستمر من جانب المجتمع الدولي بالتصدي للاسباب الجذرية للمشكلة، وهي اتساع الفجوة في الدخول بين البلدان المختلفة، مع اتساع التطلعات في البلدان الفقيرة وعدم اشباع هذه التطلعات. واختتم كلمته قائلا ان المنظمة تتوقع عاما حافلا بالعمل وانها ستقدم بعد عام تقريرا عما تحقق من تقدم.

تنظيم الأعمال

٥٩- الرئيس: قال إن اللجنة ستستأنف نظرها في مشروع القرار A/C.3/49/L.32 المعنون "عقوبة الاعدام" في الجلسة التي تعقد بعد ظهر يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر. واضاف ان التعديلات الشفوية ستظهر في وثيقتين منفصلتين، احداهما تشتمل على التعديل المقدم من ممثل سنغافورة والاخرى تشتمل على التعديلات المقدمة من ممثل مصر. وقال انه ستتاح للوفود في الجلسة نفسها فرصة الإدلاء ببيانات حول تقرير المقرر الخاص عن الاشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري والخوف من الاجانب وما يتصل بذلك من أنواع التعصب. واضاف ان الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة بهذا التقرير هو الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥